

نحن محمد بن طلال نائب جلالته الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٤

قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٤) ويقر مع قانون ضريبة الدخل رقم (١٢) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من نيسان سنة ١٩٦٤ .

المادة ٢ - تضاف الى القانون الاصيلي بعد المادة (٢٤) مباشرة مادة جديدة برقم (٢٤) مكررة كما يلي : -
المادة (٢٤) مكررة : -

١ - تستوفى الضريبة بمعدل (٥٠٠) خمسمائة فلس عن كل دينار من الدخل الخاضع للضريبة لاية شركة تتعاطى او شخص يتعاطى في المماكة اعمال استخراج المواد النفطية او الهيدروكربونية الاخرى وبيعها او التصرف بها داخل المملكة او تصديرها منها . على انه اذا دفعت اية اتاوة او ضريبة او حصة او ما يماثلها (عدا ضريبة الدخل المستحقة بمقتضى احكام هذه الفقرة) الى حكومة المملكة عن تلك المواد النفطية او الهيدروكربونية المذكورة فان هذه الاتاوة او الضريبة او الحصة او ما يماثلها تخصم من مقدار ضريبة الدخل المستحقة بمقتضى احكام هذه الفقرة ، شريطة ان لا يسمح بخصم اى مبلغ يدفع على الوجه المذكور اكثر من مرة واحدة .

٢ - لا تسرى احكام المواد (١٢) و (١٣) و (٢٣) و (٢٤) من القانون الاصيلي على الشركات والاشخاص الذين تسرى عليهم احكام الفقرة الاولى من هذه المادة .
ويشترط في ذلك ايضا انه اذا بلغ مجموع تلك المبالغ المدفوعة لحكومة المملكة عن المواد النفطية او الهيدروكربونية الاخرى على الوجه المذكور (عدا ضريبة الدخل المستحقة بمقتضى احكام هذه الفقرة) في السنة السابقة لاية سنة من سني التقدير مقدارا لا يمكن خصمه بكامله من مقدار ضريبة الدخل المستحقة عن سنة التقدير تلك يجري خصم ذلك المقدار او ما تبقى منه من الضريبة المستحقة عن سني التقدير التاليين لتلك السنة فقط .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزيرا المالية والعدلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٤/٤/٢٧

محمد بن طلال

رئيس

الوزراء

حسين بن ناصر

وزير

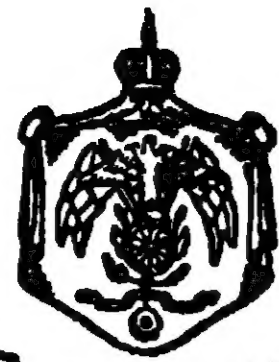
العدل

حسن الكايد

وزير

المالية

لفطنام الشراي



الجمهورية العربية السورية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢٠ ذو الحجة سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ٢ ايار سنة ١٩٦٤ م . العدد ١٧٥٦

الفرس

صفحة

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٤ قانون تصديق امتياز التقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية ٤٧١
اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وجون و . ميكوم ٤٧٢



مطبعة القوات المسلحة الاردنية

هذا من الأصول

نحن محمد بن طرول نائب جلال الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واصافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٤

قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول

في المملكة الاردنية الهاشمية

— — — — —

مادة (١) يسمى هذا القانون (قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٦٤) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

مادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمعقودة بين الحكومة والسيد جون . و . ميكوم للتنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية صحيحة وناقلة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها :

مادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون :

١٩٦٤/٤/٢٨

محمد بن طرول

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع	وزير الداخلية	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاعلام بالوكالة
عبد القادر الصالح	صالح الخشالي	حسين بن ناصر
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء والتعمير	وزير المدلية	وزير المواصلات
أمين الحسيني	حسن الكايد	عبد الحميد مرتضى
وزير المالية والاقتصاد الوطني	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة
نظام الشراي	كامل محي الدين	عبد الطيف العنتاوي

اتفاقية

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وجون . و . ميكوم

عقدت هذه الاتفاقية في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٦٤ بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية (ويطلق عليها فيما يلي «الحكومة») طرف أول، وجون . و . ميكوم، المقيم في ولاية تكساس الولايات المتحدة الامريكية ومواطن من الولايات المتحدة المذكورة (ويطلق عليه فيما يلي «ميكوم») طرف ثان. وبموجبها تم الاتفاق على ما يلي :

المادة الاولى

التعريف :

يكون في هذه الاتفاقية للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها والمبينه ازاء كل منها :

منطقة الامتياز :

تعني وتشمل منطقة الامتياز جميع الاراضي الواقعة ضمن حدود المملكة الاردنية الهاشمية ، كما هي عليه الآن وكذلك المساحات التي تضم جميع المياه الساحليه والاقليميه والداخليه الواقعه ضمن هذه الحدود للمملكة الاردنية الهاشمية او الخاضعه لسلطانها بما في ذلك وبدون تحديد ، جميع الانهار والجداول والبحيرات والبحار والخلجان وأيه تجمعات مائه اخرى من اي نوع كان وكذلك جميع الجزر ان وجدت ، الواقعة ضمن مناطق هذه المياه والتي تكون جزءا من المملكة الاردنية الهاشمية او تكون خاضعه لسلطانها .

وتخفص مساحة منطقة الامتياز بتنازل ميكوم عن اجزاء منها حسب الاوقات والشروط المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذه الاتفاقية . وبعد كل تنازل من هذه التنازلات تعني منطقة الامتياز وتشمل تلك الاجزاء من الاراضي والمساحات السابق الاشاره اليها التي لم يتنازل عنها ميكوم .

البترول :

البترول يعني ويشمل البترول الخام والغاز الطبيعي والاسفلت والاوزوكريت ومنتجاتها والمواد المشتقه منها وبدون تحديد ، جميع العناصر التي تتكون منها جميع هذه المعادن وجميع المواد المستخرجه معها من نفس الخزانات الجوفيه واماكن التجميع التي تستخرج منها هذه المعادن .

البترول الخام :

البترول الخام يعني الزيت المكثف والزيت المقطر وغير ذلك من المواد الهيدروكربونية الاخرى السائله من اي نوع او كئاله (باستثناء الاسفلت والاوزوكريت) التي يستخرجها ميكوم من منطقة الامتياز والخاليه من المياه والرمال والشوائب الاخرى .

الغاز الطبيعي :

الغاز الطبيعي يعني جميع المواد الغازيه بغض النظر عن كثافتها التي يستخرجها ميكوم في منطقة الامتياز على صورة بخار او غاز بغض النظر عن كون هذه المواد الغازيه موجوده اصلا على صورة سائل او غازي خزانات البترول

الجوفية او كانت ذائبة في البترول الخام . ويستثنى من ذلك الزيت المكثف الذي يفصل عن هذا الغاز بالطرق المستعملة عادة في حقول الانتاج لمعالجة غاز البترول (وهذا الزيت المكثف يدخل ضمن تعريف عبارة البترول الخام كما هو مبين اعلاه) .

بئر الاختيار :

بئر الاختيار يعني كل ثقب يحفره ميكوم في محاولة غرضها الوحيد لتحديد مكان البترول .

الكميات التجارية :

تعني « الكميات التجارية » المعاني المخصصة لها التالية : -

١ - يعتبر البترول الخام أنه قد اكتشف بكميات تجارية عندما يتم حفر بئرين او اكثر وينضج من اختيارهما بالطرق الجليده المعمول بها في حقول البترول انهما قادران معا على انتاج ما معدله لا يقل عن ٥٠٠ برميل (خمسمائة) من البترول الخام يوميا لمدة ثلاثين يوماً متواصلاً .

٢ - ويعتبر أن الغاز الطبيعي قد اكتشف بكميات تجارية عندما يتم حفر بئرين او اكثر وينضج من اختيارهما أنها قادران معا (عند الانتاج بطريقه حكميه) على انتاج كمية من الغاز تمثل احتياطيا من الغاز كاليا بحيث يكفل تسويقه في المستقبل بشكل مربح مع اعطاء الاعتبار اللازم للمنافع الاقتصادية التي تعود على الحكومه مستقبلاً . وعند اتمام أي من هذه الاختبارات المنصوص عليها في (١) أو (٢) اصلاحه والتي تبين اكتشاف إما البترول الخام او الغاز الطبيعي بكميات تجارية حسبها هو معرف أعلاه ، يعتبر البترول انه اكتشف بكميات تجارية .

تاريخ الاكتشاف :

تاريخ الاكتشاف يعني التاريخ الذي يؤكد فيه ميكوم نتيجة للاختبارات الملائمة التي أجريت بموجب طرق الانتاج السليمة بأن البترول قد اكتشف بكميات تجارية حسب التعاريف المبينة اعلاه . وبناء على هذا التأكيد يعطى ميكوم اشعاراً كتابيا للحكومة بهذا الاكتشاف ويتاريخ الاكتشاف هذا .

الانتاج الصافي :

« الانتاج الصافي » يعني كمية البترول التي يستخرجها ميكوم والمتبقية بعد ان تطرح منها مقادير البترول التي تعاد الى الخزانات الجوفية واللازمة لعمليات ميكوم المبينة ادناه في منطقة الامتياز وذلك طبقاً لطرق انتاج سليمة يتبعها ميكوم كرجل اعمال حكيم .

المنطقة غير المستغلة :

المنطقة غير المستغلة تعني ذلك الجزء من منطقة الامتياز الذي لا يحتوي على تراكيب ارضيه منتجة ولغايبات هذا التعريف تشمل عبارة تراكيب ارضيه منتجة المساحة الواقعة فوق أي تجمع أو تجمعات بترولية يمكن ان يستخرج منها البترول عن طريق (١) بئر أو آبار موجودة أو (٢) آبار اخرى قد تنحرف الى نفس الطبقة او الخزان الجوفي في نفس التركيب الارضي كما تحددها التفسيرات الجيولوجية المعقولة والسليمة المعروفة في ذلك الوقت .

السعر المعلن :

السعر المعلن يعني السعر المنشور للبترول ، كل حسب نوعيته وكمثافته والذي يقرره ميكوم من وقت الى اخر وفقاً للاصول التجارية المتبعة في منطقة الشرق الاوسط والمملكة الاردنية الهاشمية ، والذي يعرض به البيع بترولاً من تلك النوعية والكمية للمشترين عامة عند محطة تصدير ميكوم في المملكة الاردنية الهاشمية .

برميل :

« البرميل » يعني كمية من البترول تعادل في الحجم ما مجموعه اثنين وأربعون (٤٢) جالونا وفق تعريف الجالون في الولايات المتحدة الامريكية معدلاً على درجة حراره ٦٠ فهرنهايت .

البترول الخاضع للمحاسبة :

« البترول الخاضع للمحاسبة » يعني بالنسبة لاية فترة زمنية كميات البترول التي يصلدها ميكوم من المملكة الاردنية الهاشمية خلال تلك الفترة الزمنية وكميات البترول التي يبيعها او يتجر بها ميكوم داخل المملكة الاردنية الهاشمية الى أي شخص آخر او مؤسسة خلال تلك الفترة .

تاريخ الموعد السنوي :

« تاريخ الموعد السنوي » يعني بالنسبة لكل سنة اثناء سريان هذه الاتفاقية الموعد السنوي لتاريخ نفاذها :

السنة :

« السنة » تعني سنة على اساس التقويم الجريجوري .

قانون ضريبة الدخل الأردني :

« قانون ضريبة الدخل الأردني » يعني قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٥٤ (القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٤) المنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٣ صفحات ٢٥٢ - ٢٧٥ ، المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم ١٧٥٥ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٧ صفحة ٤٧٠ .

ضريبة الدخل الأردنية :

« ضريبة الدخل الأردنية » تعني بالنسبة الى اية سنة مجموع المبالغ التي تتقاضاها الحكومة من ميكوم ضريبة دخل عن تلك السنة بموجب قانون ضريبة الدخل الأردني .

تاريخ النفاذ :

« تاريخ النفاذ » يعني التاريخ الذي تمت فيه الموافقة على هذه الاتفاقية وقررت فيه ونشرت من قبل المؤسسات والاشخاص وبالطريقة التي تقضي بها قوانين المملكة الأردنية الهاشمية لتجعلها قانوناً عاماً مع قوانين المملكة .

هذا من الملاحق

المادة الثانية

المسند والحقوق :

١ - تمنح الحكومة لميكوم بموجب هذه الاتفاقية لمدة أربعين عاما (٤٠) من تاريخ النفاذ ولكن تخضع الاتفاقية لانتهاء المسبق وذلك طبقا لما هو منصوص عليه فيها بعد :

أ - الحق الخالص أن يتحرى ويبحث عن ويحفر وينتج ويخزن وينقل البترول الذي يكتشفه ميكوم داخل منطقة الامتياز .

ب - الملكية الخالصة لجميع البترول الذي ينتجه داخل منطقة الامتياز .

ج - الحق داخل المملكة الاردنية الهاشمية في نقل البترول كله أو بعضه : وفي بيعه للاستعمال داخل المملكة الاردنية الهاشمية أو للتصدير ، وكذلك الحق في تصديره بحره او في التعامل به او التصرف فيه بأية طريقة أخرى .

د - اذا اكتشف ميكوم البترول بكميات تجارية ، فيكون له الحق الخالص في تزويد وبيع البترول الخام والغاز الطبيعي للحكومة وللآخرين في المملكة الاردنية الهاشمية ، وذلك الى الحد الذي يستطيع عنده ميكوم أن يغطي احتياجات الحكومة وأولئك الآخرين ، والى المدى الذي تكون فيه نوعية هذا البترول الخام أو الغاز الطبيعي الذي يستخرجه ميكوم بحيث يكون باستطاعة هؤلاء الذين يزودون به استعماله ، بما في ذلك - دون تحديد - أى مصفاة للبترول موجودة حاليا أو توجد مستقبلا في المملكة الاردنية الهاشمية ، واذا كان بمقدور ميكوم أن يزود جزئيا فحسب بالكميات المطلوبة لاحتياجات الحكومة او الآخرين في المملكة الأردنية الهاشمية ، فيكون له الافضلية والحق الأول في تزويدهم بما يحتاجونه من هذا البترول الخام والغاز الطبيعي الى الحد الذي يمكنه فيه ذلك .

ومن جانب آخر ، اذا اكتشف ميكوم البترول بكميات تجارية فيكون من حق الحكومة والآخرين داخل المملكة الاردنية الهاشمية بما في ذلك أى مصفاة موجودة حاليا أو توجد مستقبلا ، شراء ما يحتاجونه من هذا البترول من ميكوم كلنا وحيثما ينتجه ميكوم وبالقدر الذي يمكنه من سد تلك الاحتياجات . ويلتزم ميكوم بدوره ببيع هذا البترول ، كلنا وحيثما ينتجه ، عند آباره او محطات تصديره او عند أية نقاط تسليم أخرى يتفق عليها في حينه بين المشتري وميكوم ، وما لم يتفق على غير ذلك ، وجب أن تكون جميع المبيعات التي يقوم بها ميكوم بهذه الطريقة في المملكة الأردنية الهاشمية بالسعر المعلن للماهه المباعة هذه . وللميكوم حق تصدير البترول الذي لا حاجة له ولا يشتري داخل المملكة الأردنية الهاشمية . وللحكومة أن تسمح لميكوم بتصدير البترول بدلا من بيعه داخل المملكة الاردنية الهاشمية اذا قررت الحكومة وميكوم في أى وقت من الأوقات بأن هذا في مصلحتها المشتركة حتى ولو لم يغط ميكوم في ذلك الحين جميع الاحتياجات من البترول داخل المملكة الأردنية الهاشمية وطبقا لما تقدم واذا توفر لميكوم بترول للتصدير من المملكة الأردنية الهاشمية ، تمنح الحكومة لميكوم - بناء على طلب يقدمه لهذا الغرض بموجب اتفاق امتياز مستقل - حق تكرير البترول في المملكة الأردنية الهاشمية لغايات التصدير فقط ويكون امتياز التكرير للتصدير هذا بموجب شروط عادله لكل من الحكومة وميكوم .

هـ - في الوقت الذي لا تخول فيه هذه الاتفاقية ميكوم حق انتاج أو بيع أو تصدير أى معادن غير البترول كما هو معرف في هذه الاتفاقية ولكن اذا اكتشف ميكوم في أى وقت او من وقت لآخر أى معادن أو معادن

غير البترول داخل منطقة الامتياز وطبقا للتعريف المقرر وتكون غير ممنوحة بامتياز خالص لآخرين فيكون لميكوم حق الافضلية في الحصول من الحكومة على امتياز خالص لانتاج وتعدين واستغلال هذا المعدن أو المعادن المكتشفه ضمن منطقة الامتياز وذلك طبقا لشروط لا تقل في مزاياها عن الشروط المفروضة على الحكومة من أى شخص أو جماعة .

٢ - توافق الحكومة على شراء كل احتياجاتها من البترول الخام والغاز الطبيعي من ميكوم خلال مدة سريان الحقوق المشار اليها الممنوحة لميكوم ، والى الحد الذي يستطيع معه ميكوم التزويد بهذه الاحتياجات بشرط أن تكون نوعية وسعر البترول كما هو محدد في هذه الاتفاقية .

وتوافق الحكومة ايضا على تحقيق وتنفيذ الاحكام المنصوص عليها في البند (د) من القسم (١) من هذه المادة الثانية بخصوص حق ميكوم في تزويد الآخرين بالبترول الخام والغاز الطبيعي داخل المملكة الأردنية الهاشمية .

٣ - يتعهد ميكوم بأن لا يقوم داخل المملكة الاردنية الهاشمية بأية عمليات في مناطق مخصصة له أو تقوم فيها المساجد او المباني المقدسة أو المقابر أو المناطق الأثرية .

٤ - يمارس ميكوم حقوقه المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بالاحترام الواجب لديانة وقوانين وعادات شعب منطقة الامتياز والمملكة الأردنية الهاشمية .

هـ - اذا كانت هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة لأى قسم من منطقة الامتياز عند نهاية مدة الأربعين سنة المشار اليها فيما سبق من تاريخ النفاذ فانه يجوز تجديد هذه الاتفاقية لمدة اضافية باتفاق مشترك بين الحكومة وميكوم .

المادة الثالثة

الانتهاء

على الرغم من أن هذه الاتفاقية معقودة لمدة محددة ، فانه يجوز ان تنتهي او تنهى قبل انقضاء تلك المدة ، في الحالات الآتية .

١ - تنتهي الاتفاقية تلقائيا في حالة عدم اكتشاف البترول الخام بكميات تجارية خلال خمس سنوات من تاريخ النفاذ ، غير أنه اذا اكتشف بترول بأية كميات خلال مدة ثمانية عشر شهرا (١٨) سابقة لانتهاء مدة هذه الخمس سنوات من تاريخ النفاذ ، فلانتهى هذه الاتفاقية بل تستمر سارية المفعول لمدة ثمانية عشر شهرا (١٨) من تاريخ اول اكتشاف كهذا واذا تم انتاج البترول بكميات تجارية خلال مدة الثمانية عشر شهرا هذه من تاريخ اول اكتشاف فتستمر هذه الاتفاقية بعد ذلك سارية المفعول حتى نهاية كامل المدة المبينة اعلاه ما لم يجر انهاؤها قبل ذلك بموجب أحد البنود المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٢ - يجوز لميكوم أن ينهي هذه الاتفاقية باختياره عند انقضاء ستة عشر شهرا (١٦) من تاريخ النفاذ وذلك باعطائه الحكومة اشعارا خطيا برغبته في الانتهاء قبل مدة لا تقل عن تسعين يوما (٩٠) قبل نهاية مدة الستة عشر شهرا هذه . ويجب لميكوم أيضا إنهاء هذه الاتفاقية في أى وقت بعد انقضاء ستة عشر شهرا (١٦) شهرا من تاريخ النفاذ وذلك باعطائه الحكومة اشعارا خطيا مسبقا لا تقل مدته عن تسعين يوما برغبته ميكوم في هذا الانتهاء .

هذا من المجلد

٣ - يجوز للحكومة ان تنهي هذه الاتفاقية باختيارها في حالة وقوع اى من الأحداث الآتية :

أ - اذا قدم ميكوم للحكومة وهو عالم بذلك اية بيانات خاطئة ، ذات اهمية في تنفيذ هذه الاتفاقية او تطبيقها
ب - اذا تخلف ميكوم عن دفع الأتاوة المحددة في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية خلال (٣) ثلاثة أشهر من تاريخ استلامه اشعاراً خطياً من الحكومة بتخلفه هذا :

ج - اذا صدر حكم قضائي من محكمة مختصة بافلاس ميكوم ولم يبلغ هذا الحكم خلال ستين (٦٠) يوماً .

د - اذا لم يمثل ميكوم لاي قرار يصدره مجلس التحكيم في اى نزاع قد ينشأ عن هذه الاتفاقية بين الطرفين ويكون قد حول للتحكيم طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة الواحدة والثلاثين من هذه الاتفاقية .

هـ - اذا قام ميكوم عن قصد وبدون تفويض وترخيص من الحكومة (سواء منح هذا التفويض او الترخيص بموجب هذه الاتفاقية او منح بعد ذلك) باستخراج واستعمال او بيع او تصدير اى معدن غير البترول من اراضي المملكة الاردنية الهاشمية :

و - اذا ارتكب ميكوم اية مخالفة مادية لهذه الاتفاقية ولم يباشر خلال ثلاثة اشهر من اخطار الحكومة له بذلك بتلافي هذه المخالفة ولا يقوم بتلافيها فيما بعد بالمثابرة اللازمة . واذا اختارت الحكومة انهاء هذه الاتفاقية بسبب وقوع اى حدث من الأحداث السابقة تعطي ميكوم اشعاراً كتابياً برغبتها هذه ويعتبر الانهاء عندها نافذاً حال اعطاء هذا الاشعار . واى انهاء من هذا القبيل تقوم به الحكومة لايجحف باى من الحقوق المترتبة للحكومة على ميكوم بموجب احكام هذه الاتفاقية .

في حالة اى انهاء لهذه الاتفاقية بموجب الاحكام المنصوص عليها فيما تقدم في هذه المادة الثالثة يكون لميكوم الحق في ان يخرج من المملكة الاردنية الهاشمية جميع الممتلكات الشخصية العائدة او المستحقة له.

المادة الرابعة

التزامات الحفر :

١ - يلتزم ميكوم بأن يباشر في خلال اربعة اشهر من تاريخ النفاذ بحفر بئر اختبار او تعميق اى بئر متروك سبق حفره من قبل شخص آخر في منطقة الامتياز ، وفي كلا الحالين يتم الحفر في المكان الذى يختاره ميكوم داخل منطقة الامتياز ، ويقوم ميكوم بتوجيه اشعار خطي الى الحكومة بتاريخ هذه المباشرة . ويستمر ميكوم بعد ذلك في عملياته بهمة ومثابرة وفقاً للطرق الجيدة المتبعة في حقول النفط بقصد اكتشاف واستخراج البترول في منطقة الامتياز ويقوم ميكوم بحفر او تعميق بئر او آبار بمعدل (٢٠.٠٠٠) عشرين الف قدم لكل مدة مقدارها سنة واحدة سابقة لاكتشاف البترول بكميات تجارية او سابقة لتاريخ الانهاء المسبق لهذه الاتفاقية بموجب احكام المادة الثالثة اعلاه بشرط انه اذا زاد مجموع ما حفره ميكوم عن عشرين الف (٢٠.٠٠٠) قدم في مدة اية سنة واحدة فان هذا القدر الزائد يحسب له عن الفترات السنوية التالية الى حين اكتشاف البترول بكميات تجارية وتبدأ مدة السنة الاولى من تاريخ مباشرة الحفر الفعلي في البئر الاول المنصوص عليه في هذا القسم الاول من هذه المادة الرابعة وتنتهي ذلك فترات متتالية بمدة كل منها سنة واحدة :

واذا اكتشف البترول بكميات تجارية او أنهت هذه الاتفاقية طبقاً لاحكام اية مادة منها خلال مدة اى سنة واحدة ، فان عدد الاقدام المفروض على ميكوم حفرها (او التي تحسب له من فترات سابقة) خلال مدة هذه السنة الواحدة تكون مساوية لعدد الاقدام المحددة اعلاه والمطلوب حفرها خلال مدة سنة واحدة ، مضروبة في كسر مقامه $\frac{365}{365}$ وبسطه عدد الايام التي انقضت من تاريخ بدء مدة هذه السنة الجارية حتى تاريخ هذا الاكتشاف أو الانهاء .

٢ - اذا اكتشف ميكوم البترول بكميات تجارية ، ترتب عليه اعتباراً من تاريخ ذلك الاكتشاف وبمده ، وطالما ان هذه الاتفاقية ما تزال سارية المفعول طبقاً لنصوصها أن يقوم بتنمية منطقة الامتياز أو تلك الاجزاء منها التي يحتفظ بها لنفسه من وقت لآخر كرجل اعمال حكيم ، ويلتزم ميكوم كمنتج للبترول بعد تاريخ اكتشاف باتخاذ الخطوات الفعالة لجعل كل بئر اكتمل حفره يشتغل كثير منتج للبترول بدون اى تأخير ، وجعل جميع الآبار تنتج باقصى معدل فعال وأن يسوق انتاجها بصورة فعالة .

٣ - يقوم ميكوم في جميع الاوقات باجراء عملياته في منطقة الامتياز كرجل اعمال حكيم بصدق ومهارة وبالطرق العلمية المناسبة ، وبشكل خاص على ميكوم ان يتخذ الاحتياطات المعقولة والملائمة لحماية خزانات المياه الجوفية واحتياطياتها التي قد يصادفها ميكوم اثناء قيامه بالعمليات المنصوص عليها ادناه ، وعليه ايضا اتخاذ الاجراءات المعقولة والملائمة لمنع تسرب المياه بشكل ضار الى اية طبقة ارضية تحتوي على الزيت أو الغاز والتي قد يخترقها اثناء عملياته للحفر والانتاج . وعلى ميكوم أن يقدم التقارير للحكومة ويسهل لها الحصول على المعلومات كما هو منصوص عليه في مكان آخر من هذه الاتفاقية ، كما عليه أن يبقئ الحكومة على علم تام بتقديم ونتيجة جميع عملياته . على ان تعتبر جميع هذه المعلومات المقدمة للحكومة او التي تحصل عليها الحكومة بالنسبة لأي جزء من منطقة امتياز ميكوم سرية من كلا الطرفين طوال مدة سريان هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة

الائتات :

في مقابل الحقوق التي تمنحها الحكومة الى ميكوم بموجب هذه الاتفاقية وفي مقابل المساعدة والحماية اللتين تتعهد الحكومة بتوفيرهما لجميع الوسائل المعقولة المتوفرة لديها لميكوم وعملياته وموظفيه ومقاوليه وممتلكاته يتعهد ميكوم بأن يدفع الى الحكومة الائتات التالية عن جميع البترول الخاضع للمحاسبة والذي ينتجه ميكوم من منطقة الامتياز وهي :

أ - عن جميع البترول الخاضع للمحاسبة الذي يصدر من المملكة الاردنية الهاشمية ، ولا يباع أو يستبدل داخل المملكة الاردنية الهاشمية اثنائه قدرها ($\frac{2}{3} \times 16\%$) ستة عشر وثلاثين في المائة من السعر المعلن لتلك المواد المصدرة . وكذلك :

ب - عن جميع البترول الخاضع للمحاسبة الذي يسلم لاية مصلحة مملوكة كلياً او جزئياً من قبل ميكوم وواقعة داخل المملكة الأردنية الهاشمية ، اثنائه قدرها ($\frac{2}{3} \times 16\%$) ستة عشر وثلاثين في المائة من السعر المعلن لمصلحة المواد المسلمة لتلك المصلحة . وكذلك :

ج - عن جميع البترول الخاضع للمحاسبة والذي لا يصنف في مصلحة مملوكة كلياً او جزئياً من قبل ميكوم وواقعة داخل المملكة الأردنية الهاشمية ، ولكنه يباع أو يستبدل من قبل ميكوم داخل المملكة الأردنية الهاشمية اثنائه

هذا من الشاهل

قدرها (١٦ ٢/٣ ٪) ستة عشر وثلثين في المائة من المبلغ الثاني ليكوم عن مثل هذا البيع ومن القيمة العادية التي يستلمها ميكوم من أي من هذه المبادلات .

وينبغي ان تدفع للحكومة جميع الاناوات المستحقة لها خلال ستين يوما (٦٠) بعد انتهاء السنة التقويمية التي اجري فيها ميكوم التصرف بالبترول الخاضع للمحاسبة طبقا لما سبق ذكره .

المادة السادسة

المكتب الأردني ليكوم :

على ميكوم خلال مدة (٩٠) تسعين يوما بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية أن يؤسس له مكتباً في الاردن يتولاه شخص يحول صلاحيات تعاطي الاعمال مع الحكومة وترسل كل المخططات والاشعارات والمراسلات الاخرى الواجب ارسالها للحكومة بموجب هذه الاتفاقية للشخص الذي تشعر الحكومة ميكوم خطيا من وقت لآخر انها عينته لهذه الغاية كما ترسل الى مكتب ميكوم الرئيسي في المملكة صور من جميع المراسلات الواجب ارسالها لميكوم بموجب هذه الاتفاقية . وتعتبر اي من هذه المخططات او الاشعارات والمراسلات انها قد سلمت اذا حصل المرسل على ايصال من المرسل اليه باستلامها او اذا سلمت مقابل توقيع موظف مسئول في مكتب المرسل اليه .

المادة السابعة

المبيعات :

على ميكوم ان يحدد السعر المعلن وان ينشره (طبقا لتعريف السعر المعلن في المادة الاولى) وأن يسعى في جميع الأوقات للحصول على هذا السعر المعلن للمبيعات البترول في المملكة الأردنية الهاشمية . ويحق لأي مصفاة موجودة حالياً أو توجد مستقبلاً في المملكة الأردنية الهاشمية شراء البترول من ميكوم عند الآبار الخاصة به أو عند نهاية الخطوط أو عند أي نقاط تسليم أخرى متفق عليها داخل المملكة الأردنية الهاشمية وبأسعار لا تزيد عن الأسعار الجارية التي يبيع بها ميكوم في ذلك الوقت مثل هذا البترول للغير للاستعمال داخل المملكة الأردنية الهاشمية أو للتصدير عند نقاط تسليم كالمذكوره .

المادة الثامنة

المحاسبية :

أ - تكون جميع الحسابات ودفاتر الحسابات الرئيسية الخاصة بميكوم مقيدة بالدولارات الأمريكية .

ب - تكون جميع المصروفات والإيرادات والأسعار المعلنه معبر عنها بالدولارات الأمريكية .

ج - أية مصروفات أو إيرادات والأسعار المعلنه بعمله غير الدولارات الأمريكية تحول الى دولارات أمريكية طبقاً للاصول التجارية المألوفة وعلى أساس سعر الصرف المعلن مسبقاً قبل صندوق النقد الدولي والمعمول به في ذلك الوقت .

د - يسلك ميكوم دفاتر حسابات وحسابات من صورتين عن عملياته في المملكة الأردنية الهاشمية طبقاً لهذه الاتفاقية ويحفظ بها في مكتبه الأردني الذي سيؤسس وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة السادسة .

المادة التاسعة

يسانات الأتاوة والانتاج الصافي :

على ميكوم ان يقدم الى الحكومة سنوياً ، وعن كل سنة تقويمية تبدأ قبل ذلك التاريخ ، انا بانتاجه الصافي والبترول الخاضع للمحاسبة عن تلك السنة ومبيناً فيه الأتاوة المستحقة بالنسبة لها . ويقدم كل بيان من هذا القبيل في موعد اقضاء (٣٠) ثلاثون يوماً من تاريخ انتهاء السنة التي يتعلق بها البيان . ويدفع ميكوم الاناوات المبين انها مستحقة في البيان المنصوص عليه في هذه المادة في وقت تقديم هذا البيان .

المادة العاشرة

التخلي :

أ - عند نهاية اربعة وعشرين شهراً (٢٤) من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية يترك ويتخلى ميكوم للحكومة عن مساحة او مساحات تساوي في مجموعها نصف مساحة منطقة الامتياز الاصلية . والقسم الذي يترك ويتخلى عنه على هذه الصورة لا يشكل بعد ذلك جزءاً من منطقة الامتياز . والجزء الذي يترك ويتخلى عنه ميكوم ، والجزء المتبقي الذي يحتفظ ويتمسك ميكوم به بعد ذلك على انه منطقة الامتياز لا يلزم ان يكونا متلاصقين او متساويين ويختارهما ميكوم حسب تقديره بشرط ان لا يكون الجزء الذي يحتفظ به ميكوم من منطقة الامتياز الاصلية مقسماً الى أكثر من ثلاث مناطق منفصلة ، وان تكون المساحة او المساحات التي يجري تركها والتخلي عنها على هذه الصورة بقدر ما هو ممكن ومعقول من الاتساع الكافي والشكل المناسب بحيث يمكن للغير فيها بعد اجراء عمليات بترولية فيها .

ب - وبالإضافة الى ما تقدم يترك ويتخلى ميكوم للحكومة عند الموعد السنوي الخامس لتاريخ الاكتشاف وعند انقضاء كل خمس سنوات بعد ذلك ، عن مساحة او مساحات يقوم باختيارها بتقديره من ضمن منطقة الامتياز القائمة وقتئذ وعلى ان تكون في مجموعها مساوية لعشرين في المائة (٢٠ ٪) من المنطقة غير المستقلة عند تاريخ التخلي . والجزاء التي يجري التخلي عنها على هذه الصورة يجب ان تكون بقدر ما هو ممكن ومعقول من الاتساع الكافي والشكل المناسب بحيث يمكن مع اعتبار المساحات المجاورة لها التي تم التخلي عنها ، اجراء عمليات بترولية فيها .

ج - عند ترك وتخلى ميكوم عن اجزاء من منطقة الامتياز طبقاً لاحكام (أ) و (ب) من هذه المادة العاشرة فان هذه الاجزاء المروكة والتخلي عنها تتحرر من الحقوق الممنوحة لميكوم بموجب البنود (١) و (٢) و (٥) من القسم الأول من المادة الثانية في هذه الاتفاقية . وهذه الاجزاء المتخلي عنها تخرج عن كونها جزءاً من منطقة الامتياز بشرط ان يظل لميكوم الحق في استعمال هذه الاجزاء المتخلي عنها لاجراض عملياته في الاجزاء التي لم يتخلى عنها من منطقة الامتياز (وهي على سبيل المثال لا الحصر الحق في استعمال هذه الاجزاء لصيانة خطوط الأنابيب والطرق وخطوط التلفون ووسائل النقل والمواصلات الاخرى) وبشرط ان لا تحد هذه الاجزاء المتخلي عنها من منطقة الامتياز الاصلية من الحقوق الاخرى الممنوحة لميكوم من الحكومة طبقاً لاحكام البنود (٣) و (٤) من القسم الأول من المادة الثانية في هذه الاتفاقية او في اي جزء آخر منها (علماً ما هو منصوص عليه بشكل خاص في هذه المادة العاشرة فيما تقدم) او بموجب اي امتياز لاحق قد تمنحه الحكومة لميكوم تبعاً لاحكام البند (٥) من هذا القسم الأول من المادة الثانية من هذه الاتفاقية .

هذا من التخلي

د - أن ترك ونخلي ميكوم عن اجزاء من منطقة الامتياز الاصلية تبعا للاحكام السابقة المنصوص عليها في هذه المادة العاشرة يثبت بمستندات كتابية يرمها ميكوم ويصف فيها المساحات المتروكة والمتخلي عنها ويجب ان تسلّم هذه المستندات للحكومة بالطرق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بخصوص تسليم المراسلات للحكومة .

المادة الحادية عشر

حقوق استعمال سطح الارض :

يكون لميكوم في سبيل ممارسة الحقوق الممنوحة له بموجب هذه الاتفاقية الحق دون عوض نقدي أو مقابل في استعمال سطح الارض المملوكة من قبل الحكومة أو الواقعة تحت سيطرتها داخل المملكة الاردنية الهاشمية وذلك بالقدر المعقول اللازم أو المرغوب فيه لقيام ميكوم بكل عملياته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، بما في ذلك وبدون تحديد الارض اللازمة لحفر الآبار والانتاج منها وملحقات هذه الآبار في منطقة الامتياز واقامة وتشغيل محطات توليد القوى والمصافي وانايب النفط وخطوط التليفون وخطوط القوى والخزانات والمرافق اللازمة لتوريد المياه والطرق والمسكن والمباني اللازمة للإدارة والانشاءات والتحسينات الأخرى اللازمة أو المرغوب فيها للسير الحسن بالعمليات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على ان تتمشى مع الزايبا والحقوق والامتيازات الأخرى الممنوحة للغير سابقا ، وليكوم كذلك حق استعمال وتشغيل جميع مثل هذه التسهيلات الموجودة ضمن هذه المناطق وذلك دون مقابل أو ضرائب أو رسوم من بجانب الحكومة . وفي حالة احتياج ميكوم في أي من عملياته لسطح ارض تكون مملوكة ملكية خاصة فن المفهوم انه يجب عليه الحصول على حق استعمال هذه الارض من المالك أو المالك مقابل عوض نقدي أو أي مقابل آخر يتفق عليه بين ميكوم والمالك أو المالك أو ان يدفع تعويضا معقولا وعادلا عن الخسائر التي قد يسببها ميكوم في حالة عدم حصوله على موافقة المالك وعلى كل فان الحكومة توافق على مساعدة ميكوم في حدود القوانين السارية ، في الحصول على أي حق من هذه الحقوق عندما يطلب ميكوم ذلك ، وتتخذ الخطوات التي تؤمن لميكوم شراء هذه الحقوق أو استئجاره بمبالغ لا تزيد عن تلك السائدة عادة في المناطق المشابهة .

المادة الثانية عشر

استعمال الماء والمواد الأخرى من قبل ميكوم :

يجوز لميكوم ان يستعمل دون مقابل أو أي عوض نقدي يدفعه للحكومة أي رمال أو احجار أو حصص أو حصص أو صلبصال أو ماء تحتلها الحكومة والتي قد تتوفر وقد تازم لعمليات ميكوم بموجب هذه الاتفاقية أو لتزويد وكلائه وممثليه وموظفيه ومقاوليه بشرط ان يقتصر استعمال المياه إلى الحد المعقول واللازم لهذه الغايات ، وبشرط ان لا يكون بالقدر الذي يعرض للخطر أو يحد مقدار المياه التي كانت تستعمل سابقا من قبل السكان المحليين الذين يعيشون حاليا في القرب من مواقع هذه العمليات وإذا كانت أي من المواد السابقة الذكر واللازمة لميكوم مملوكة ملكية خاصة ، فتساعد الحكومة ميكوم للحصول على ما يحتاجه من هذه المواد لأي من هذه الغايات ، وتتخذ الحكومة الخطوات التي تؤمن له الحصول على هذه المواد بمبالغ لا تزيد عن تلك السائدة عادة في هذه الأماكن : ويجوز لميكوم حفر آبار الماء لتأمين حصوله على المياه اللازمة لعملياته .

المادة الثالثة عشر

استعمال ميكوم للمياه والموائى :

لميكوم الحق المطلق في الملاحة داخل المياه الخاضعة لسلطة الحكومة وله دون مقابل ، حق استعمال سطح مثل هذه المياه للقيام بعملياته وفقا لهذه الاتفاقية ، وللقيام بعمليات وكلائه وموظفيه وممثليه ومقاوليه وتشمل هذه العمليات دون تحديد حق تشييد وتشغيل اوصفة الحفر البحرية وتشغيل وحدات الحفر البحرية وقوارب البحث السيزمية داخل منطقة الامتياز ، وكذلك وسائل النقل لاستعمالها لأي من الغايات السابقة أو لنقل الموظفين والمعدات والامدادات والالات إلى داخل أو خارج أو ضمن المملكة الاردنية الهاشمية ، وليكوم كذلك حق استعمال التسهيلات الخاصة بالموائى المملوكة للحكومة والمتوفرة للاستعمال ، وله حق اجراء تلك التحسينات على الموائى اللازمة لاستعمالها للفعال من قبله . وبشرط ان لا تعمل اية تحسينات كهذه بحيث تحد بشكل غير ملائم من استعمال الحكومة أو السكان المحليين الخاضعين لسلطة الحكومة لهذه الموائى والتسهيلات المتوفرة فيها

المادة الرابعة عشر

استعمال ميكوم للمطارات والمداير الجوية :

يجوز لميكوم استعمال المطارات الموجودة داخل المملكة الاردنية الهاشمية بأسعار لا تزيد عن الاسعار العادية التي تجبي عادة من الغير وذلك لنقل الافراد والامدادات التي تستعمل أو تستعمل في عمليات ميكوم بموجب شروط هذه الاتفاقية . ويجوز لميكوم ولوكلائه وممثليه ومقاوليه ضمن الانظمة المشار اليها ادناه الطيران إلى داخل وفوق وإلى خارج ومن مكان إلى آخر ضمن أي مكان في المملكة الاردنية الهاشمية وذلك فيما يتعلق بأي من عمليات ميكوم أو الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية . كما ويجوز لميكوم فيما يتعلق بعملياته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ان ينشيء من المداير الجوية وتوايها ما يكون لازماً أو مرغوباً فيه لاستعمال ميكوم في عملياته المنصوص عنها في هذه الاتفاقية بشرط ان لا تستعمل هذه المداير الجوية في اغراض لا تتفق مع أمن الحكومة وان لا تستعمل من قبل اشخاص غير مصرح لهم بذلك أو اشخاص آخرين غير ميكوم وكلائه وممثليه وموظفيه أو مقاوليه . وتخضع جميع رحلات الطيران لانظمة وقواعد الطيران المدني الأردني . وعلى ميكوم وكلائه وموظفيه وممثليه ومقاوليه التقيد بتلك الانظمة والقواعد من جميع النواحي بما في ذلك تقديم خطط الطيران وغير ذلك من المتطلبات المماثلة التي تضعها الحكومة ، وكذلك التقيد بجميع الانظمة والوامر العسكرية أو الدفاعية الاردنية إلى الحد الذي تنطبق فيه على مثل هذه الرحلات :

المادة الخامسة عشر

استعمال ميكوم للخدمات العامة :

ليس في هذه الاتفاقية ما يمكن ان يفسر بأنه يعطي لميكوم أو وكلائه أو موظفيه أو ممثليه أو مقاوليه حق الاستعمال المجاني للتليفونات أو البرق أو الخدمة السلكية أو محطات القوى أو المواصلات اللاسلكية أو اية خدمات عامة أخرى مماثلة مملوكة للحكومة أو للآخرين بموجب امتياز أو تصريح من الحكومة . وعند استعمال هذه الخدمات تستوفى عنها اجور على نفس الاسس بنفس التعرفة التي تستوفى عادة من قبل المؤسسات التجارية الأخرى التي تعمل في المملكة الاردنية الهاشمية .

هذا من المادتين

المادة السادسة عشر

حق الحكومة في بناء اشغال عامة:

ليس في هذه الاتفاقية ما يقيد حق الحكومة في بناء او صيانة الطرق والخطوط الحديدية والقنوات والمنازل الدفاعية ومراكز الشرطة والمنشآت العسكرية وخطوط الانابيب وخطوط التليفون والبرق داخل او بجوار الاراضي الموجودة في حيازة ميكون بشرط ان تمارس الحكومة هذه الحقوق دوماً على نحو لا يسبب اي خطر على عمليات ميكون

المادة السابعة عشر

مدققو الحسابات والممثلون :

يحق للحكومة باختيارها تعيين مكتب مدققي حسابات يكون من بين مكاتب تدقيق الحسابات المعروفة دولياً وذلك ليقوم نيابة عن الحكومة بتدقيق دفاتر ميكون ، وتقوم الحكومة بدفع جميع النفقات الناشئة عن تدقيق الحسابات هذا - وعلى ميكون ان يقدم لمدققي الحسابات في مكتبه بالاردن الذي سينشئ بمقتضى احكام المادة السادسة المتقدمة - او في مكاتبه بالولايات المتحدة الامريكية ان طلبت الحكومة اليه ذلك - جميع التسهيلات اللازمة لتمكين هؤلاء المدققين من مراجعة دفاتره وسجلاته وبياناته المتعلقة بعملياته في منطقة الامتياز وان يقدم كل مساعدة اتمكين ملققي الحسابات من فحص تلك الدفاتر والسجلات والبيانات فحسباً دقيقاً وان يساعدكم بكل طريقة ممكنة في المحافظة على مصالح الحكومة . وعلى الحكومة ومدققي الحسابات الذين تعينهم ان يعتبروا جميع المعلومات المقدمة بخصوص فحص الحسابات هذا معلومات سرية الا اذا كانت تلك المعلومات المطلوبة لتسوية نزاع بين طرفي هذه الاتفاقية عن طريق التحكيم .

المادة الثامنة عشر

التقارير والمعلومات :

١ - يتعهد ميكون بان يزود الحكومة كلما طلبت اليه ذلك كتابة بجميع المعلومات اللازمة لتمكين الحكومة من ان تكون على علم تام بعملياته في منطقة الامتياز . والمعلومات المشار اليها اعلاه تعتبر سرية جداً الا اذا كانت تلك المعلومات مطلوبة لتسوية نزاع بين طرفي هذه الاتفاقية عن طريق التحكيم . ويكون لممثلي الحكومة المفوضين حسب الاصول الحق في جميع الاوقات المعقولة وعلى مسؤوليتهم في مشاهدة عمليات ميكون وتفتيش جميع اعماله في المملكة الاردنية الهاشمية . وعلى ميكون اذا طلب اليه ذلك ان يضع تحت تصرف اي ممثل كهذا شخصاً مؤهلاً لشرح لهذا الممثل عمليات ميكون ولتزوده بجميع المعلومات اللازمة .

٢ - يقدم ميكون الى الحكومة خلال ثلاثة اشهر من نهاية كل سنة تقريراً عن عملياته التي اجريت في تلك السنة في منطقة الامتياز . ويجب ان يحتوي هذا التقرير على :

أ - بيان بعمليات الحفر التي اجريت خلال تلك السنة .

ب - بيان بعمليات التكرير والتسويق اذا كانت قد تمت خلال تلك السنة :

ج - بيان بالانتاج الصافي من البترول الذي انتجه ميكون من منطقة الامتياز :

٣ - يحق للحكومة ، دون تقييد لعمومية الاحكام السابقة ، الحصول على التقارير والمعلومات الآتية :

أ - للحكومة بواسطة ممثليها المفوضين حسب الاصول حق زيارة اعمال ميكون في المملكة الاردنية الهاشمية لمدة اللازمة وفحص جميع سجلات العمليات الجيولوجية الجيوفيزيائية مع جميع الخرائط المتضمنة هذه المعلومات ، وجميع المجموعات للعينات الجيولوجية للصخور السطحية وعينات الحفر الاسطوانية والمستحاثات وكل الصور الجوية الخاصة بالمملكة الاردنية الهاشمية التي تكون في حيازة ميكون .

ب - سجلات البئر - على ميكون ان يحفظ بسجلات جميع الآبار التي يحفرها في المملكة الاردنية الهاشمية بين فيه عمق وطبيعة وتكوين طبقات الارض التي يخترقها او يصادفها عند حفر البئر . وهذه السجلات ومجموعات عينات الحفر الاسطوانية تكون معروضة في جميع الاوقات المعقولة للتفتيش عليها من قبل أي شخص مفوض من الحكومة لهذا الغرض .

ج - يحظر ميكون الحكومة كتابة سبعة ايام على الاقل قبل المباشرة في حفر اي بئر اختبار او بئر تحضير الانتاج او للماء ، برغبته في الحفر مبيناً الموقع للبئر المقترح والتاريخ المقترح لمباشرة الحفر ، فاذا اعترضت الحكومة على موقع اي بئر ، وهذا الاعتراض يجب ان يكون منحصراً في اسباب دينية او اثرية او متعلقة بالأمن فقط ، تحظر ميكون خلال مدة السبعة ايام بذلك موضحة اعتراضاتها ومبينة مواقع مقبولة للبئر المقترح ويقوم ميكون عندها بالتباحث مع الحكومة في اسباب اعتراضها واي تغيير في الموقع المقترح يتم بموافقة الطرفين .

د - يلتزم ميكون بعد مباشرة الحفر وخلال عشرة ايام من انتهاء كل شهر بابلاغ الحكومة كتابة عن عمق البئر في آخر الشهر والأفق الجيولوجي الذي وصل اليه البئر اذا كان معروفاً وقتئذ .

هـ - يلتزم ميكون خلال ثلاثين يوماً من انتهاء حفر اي بئر للبترول سواء كانت هذه البئر منتجة او جافة ، بتقديم تقرير انتهاء الحكومة يوضح فيه :

١ - العمق وسجلات عمليات التغليف وصب الاسمنت الخاصة بالبئر .

٢ - نسخ من جميع سجلات الحفر ومسدة الحفر والعينات والجداول الكهربائية والجداول الاخرى المحفوظ بها .

٣ - نتائج جميع اختبارات البئر بما في ذلك مقدار الضغط عند رأس البئر وعند قاعه .

٤ - جميع تحاليل عينات الحفر الاسطوانية وجميع التفسيرات الخاصة بها التي يعملها ميكون أو تعمل لحسابه .

٥ - تقرير الانتهاء عن البئر اذا تم اعداده كبير منتج .

٦ - تقرير عن الاغلاق او الترك اذا تم اغلاق وترك البئر ، بشرط انه اذا تم تقديم تقرير نهائي عن بئر لم يتم اغلاقه وتركه ثم اغلق وترك بعد ذلك فيجب تقديم هذا التقرير خلال ثلاثين يوماً من الاغلاق والترك . وتحظر الحكومة قبل اغلاق او ترك اي بئر ولما حق اخطار ميكون خلال سبعة ايام من تاريخه بعدم موافقتها على الطرق المستعملة لذلك وفي هذه الحالة يلتزم ميكون بالتأكد من ان البئر قد اغلق وترك طبقاً للاصول العادية المقبولة لمراعاة السلامة العامة .

هذا من المثل

ويرفق بالتقرير عينات مأخوذة من طبقات الأرض التي تم اختراقها وتحليل هذه الطبقات والعينات من كل السوائل التي يصادف وجودها في العمق وبيان الآفاق الجيولوجية التي وجدت فيه وكذلك تحليل جميع عينات هذه السوائل. وإذا أجرى ميكوم أو تسلم، بعد أن يكون قد قدم التقرير الختامي، تحاليل إضافية للجداول أو العينات أو تفسيرات إضافية لهذه التحاليل فعليه أن يقدم للحكومة صوراً عنها.

و - المعلومات الجيولوجية : يرسل ميكوم للحكومة تقريراً نصف سنوي عن التفتيش وعن نتائج أعمال ميكوم الجيولوجية والجيوفيزيائية مع الخرائط المتضمنة هذه المعلومات وعينات من جميع الصخور السطحية وعينات الحفر الأسطوانية والمستحاثات والصور الجوية المأخوذة لهذا الغرض على أن يتم ذلك خلال مدة ثلاثين يوماً من انتهاء مدة نصف السنة.

ز - توفر الحكومة لميكوم - عندما يكون ذلك ممكناً - جميع السجلات والأرقام أو المعلومات بما في ذلك الصور الجوية الموجودة لديها أو التي قد تحصل عليها والتي تتعلق بجيولوجية أو بالخصائص الطبيعية للمملكة الأردنية الهاشمية.

ح - جميع المعلومات المتعلقة بالبرترول التي يزود بها ميكوم الحكومة أو التي تزود بها الحكومة بميكوم تظل سرية ما لم يتفق الطرفان على تعميمها.

المادة التاسعة عشر

قياس الانتاج والحسابات :

يلتزم ميكوم بقياس جميع كميات البرترول المنتجة وفي مكان انتاجها بالمملكة الأردنية الهاشمية بالطرق الفنية الجيدة المتبعة عادة في العمليات بحقول البرترول ويجوز للحكومة إرسال ممثل عنها في جميع الاوقات لحضور عملية القياس. ويلتزم ميكوم بأن يحتفظ في المملكة الأردنية الهاشمية حسابات كاملة وصحيحة عن جميع الكميات المقاسة ويكون لممثل الحكومة المفوض حسب الاصول حق الاطلاع على دفاتر ميكوم المتضمنة هذه الحسابات في جميع الاوقات المعقولة.

المادة العشرون

الواردات والصادرات :

١ - باستثناء ما ورد في المادة الخامسة وضريبة الدخل الأردنية التي قد يدفعها ميكوم طبقاً لقانون ضريبة الدخل الأردني يعفى ميكوم طوال مدة سريان هذه الاتفاقية وبالنسبة لجميع الدخل المتحقق من عملياته بموجب هذه الاتفاقية من جميع الضرائب الحالية والمستقبلية والرسوم والتحصيلات أيّاً كان نوعها وبالإضافة إلى ذلك فإن ميكوم ورأسماله وعملياته وممتلكاته ومن ضمنها البرترول المستعمل أو المنتج في عملياته بموجب هذه الاتفاقية تكون معفاة ولتس المدة - في حدود ما ذكر سابقاً - من جميع الضرائب والرسوم الحالية والمستقبلية بما في ذلك رسوم الاستيراد والتصدير ورسوم الوفيات والرسوم الأخرى والتحصيلات أيّاً كان نوعها حكومية كانت أو محلية ومن رسوم المرور إيجار سطح الأرض أيّاً كان نوعه وللميكوم الحق في الحر المطلق - طبقاً لما هو منصوص عليه في هذه المادة العشرين - في أن يدخل إلى المملكة الأردنية الهاشمية أو منطقة الامتياز، بدون أية ضرائب أو رسوم جمركية

أو رسوم استيراد أو تصدير أو أية رسوم أخرى، الموظفين والمهات والمون وجميع البضائع الأخرى والآلات من كل نوع من الأنواع التي قد يحتاج إليها ميكوم أو يرى أنها مفيدة لاستعمالها في العمليات التي التزم أو قد يلتزم بها بموجب هذه الاتفاقية. كما أن له الحق المطلق، بدون أية ضرائب أو رسوم جمركية أو رسوم استيراد أو تصدير أو أية رسوم أخرى في تصدير هذه الأشياء خارج هذه المناطق. وكذلك تعفى حسب الشروط المنصوص عليها في هذه المادة العشرون، من أية ضرائب أو تحصيلات أو رسوم جمركية من أي نوع لدى استيرادها إلى أو تصديرها من المملكة الأردنية الهاشمية أو منطقة الامتياز جميع الامتعة الشخصية والمواد والمون والبضائع والمهات التي تتبع لأي من الموظفين أو المستخدمين أو الوكلاء أو المقاولين أو الممثلين الذين يعملون لدى ميكوم بموجب نصوص هذه الاتفاقية، وكذلك تعفى جميع الملابس والمساكن الغذائية والأدوات المنزلية والمساكن والممتلكات التي يدخلها إلى أو يخرجها من أي من تلك المناطق من وقت لآخر للاستعمال أو الاستهلاك من قبل ميكوم أو مستخدميها ووكلائه أو ممثليه أو مقاوليه، من أي ضرائب أو تحصيلات أو رسوم جمركية أو تصريفات أو ضرائب من أي نوع كان. ولا تتمتع المشروبات الروحية ومنتجات التبغ بأي من الإعفاءات المتقدمة وتسمح الحكومة لميكوم ولوظفيه ووكلائه وممثليه ومقاوليه بأن يستحضروا إلى المملكة الأردنية الهاشمية ومنطقة الامتياز أصنافاً من المواد الغذائية والمشروبات بما هو مألوف استهلاكه في الولايات المتحدة الأميركية، ولكن يحق للحكومة إجراء تفتيش على هذه المواد عند دخولها إلى أي من هذه المناطق عندما يترامى لها أن ذلك ضروري لحمايتها.

ولا يلتزم وكلاء ميكوم أو موظفوه أو ممثلوهم أو مقاولوه بدفع أي ضريبة أو رسم أو رسوم حكومية من أية نوع أو صفة فيما يتعلق بأعمالهم أو عملهم في المملكة الأردنية الهاشمية تبعاً لتوظيفهم أو تشييلهم من قبل ميكوم في أي من العمليات التي يقوم بها بموجب هذه الاتفاقية. ولا تفرض رسوم الوفيات أو رسوم أو ضرائب من أي نوع على ميكوم أو على أي من موظفيه أو وكلائه أو ممثليه أو مقاوليه أو ورثة كل منهم، إذا توفي أي منهم خلال مدة سريان هذه الاتفاقية. ولفظ «مقاولين» ولفظ «ممثلين» كما هو مستعمل في هذه المادة العشرين أو غيرها في هذه الاتفاقية، يشمل في كل حالة وكلاء وموظفي هؤلاء الممثلين والمقاولين.

٢ - إذا باع أو أعطى ميكوم أو وكلاءه أو موظفوه أو مقاولوه أو ممثلوهم داخل المملكة الأردنية الهاشمية أية مواد أو بضائع استوردت من قبل لاستعمالها في عمليات ميكوم بموجب هذه الاتفاقية ولم يعد بحاجة إليها فإن الحكومة الحق في أن تستوفي عن هذه البضائع أو المواد المبيعة مبلغاً يساوي الرسوم الجمركية أو رسوم الاستيراد المعمول بها بالنسبة لهذه الأشياء وقت البيع. ويحتسب الرسوم على أساس التقييم الذي يضعه موظفو الجمارك الأردنيين لهذه المواد المبيعة أو المعطاة.

٣ - الإعفاءات الممنوحة لموظفي وكلاء وممثلي ومقاولي ميكوم وللنصوص عليها في البنود السابقة من هذه المادة العشرون تسري فقط على غير الأردنيين من الموظفين ولا تسري على الوكلاء أو الممثلين أو الموظفين أو المقاولين الذين يكونون من رعايا المملكة الأردنية الهاشمية أو يحملون جنسيتها. وبالإضافة إلى ذلك فإنه من المفهوم أن جميع الإجراءات الإدارية العادية الخاصة بالتفتيش والاختبار عن الأشخاص والممتلكات السقي تدخل إلى المملكة الأردنية الهاشمية يلتزم اتباعها طبقاً لما تنص عليه القوانين والأنظمة الأردنية يلزم السارية المعمول.

هذا من الملاحق

المادة الحادية والعشرون

الرقابة على النقد :

ان الحكومة لم تفرض وان تفرض مستقبلا خلال مدة سريان هذه الاتفاقية على ميكوم او ممثليه او وكلائه او موظفيه او مقاوليه (الذين ليسوا من رعايا المملكة الأردنية الهاشمية) اية رقابة او قيود من شأنها ان تؤثر بأي وجه على حرية الصرف وعلى دخول الدولارات الامريكية والعملات الاخرى الى وفي المناطق والاقاليم الخاضعة لسلطة الحكومة ، وخروجها منها ويتمتع ميكوم ومثله ووكلاؤه وموظفوه ومقاولوه (الذين ليسوا من رعايا المملكة الأردنية الهاشمية) بحق غير مقيد في استحصال الأموال الى ، وإخراجها من الاقاليم الخاضعة لسلطة الحكومة سواء اكانت هذه الأموال تمثل راس مال او ارباح او تعويضات او اجور او خلافه ، وبشرط انه لا يحق لموظفي ميكوم ان يحولوا الى خارج المملكة الأردنية الهاشمية عملات أكثر مما حولوه الى داخل المملكة الأردنية الهاشمية وأكثر مما حصلوا عليه من عملهم داخل المملكة الأردنية الهاشمية .

المادة الثانية والعشرون

المنتجات المحلية والعمال المحليون :

١ - لميكوم ان يشتري في المملكة الأردنية الهاشمية بالاسعار الجارية في السوق ما يحتاج اليه في عملياته بموجب هذه الاتفاقية من الوقود والماء والمواد الغذائية ومواد البناء ولوازم الانشاءات وغيرها من المواد الاخرى من أي نوع وعليه ان يعطي الافضلية للمواد الموجودة في المملكة الأردنية الهاشمية بشرط ان تكون تلك المسود متوفرة فيها باسعار منافسة معقولة ، ومن النوعية اللازمة :

٢ - على ميكوم ان يدرّب ويوظف رعايا المملكة الأردنية الهاشمية بقدر ما هو ممكن عمليا في جميع الاعمال التي يصلحون لها في ادارة وتشغيل عملياته بموجب هذه الاتفاقية. واذا كانت الموارد المحلية من العمال في رأي ميكوم غير كافية او غير مناسبة فان لميكوم الحق بعد الحصول على موافقة الحكومة - التي لن تتمتع عن اعطائها دون اسباب معقولة - في استيراد العمال على ان تعطى الافضلية للعمال من البلاد العربية المجاورة ؛ ولميكوم ايضا الحق في استخدام المستخدمين للمهرة والفنيين من الولايات المتحدة الامريكية ويجب على ميكوم ان يدفع للعمال الذين يستخدمهم اجرا عادلا على ان يحدد ويبين هذا الاجر عند استخدام هؤلاء العمال . ويتعهد ميكوم بالا يستخدّم في منطقة الامتياز شخصا او شركة غير مرغوب فيها لدى الحكومة لاسباب سياسية او لاسباب تتعلق بالامن .

٣ - على ميكوم ان يقدم مجانا الى موظفيه من رعايا المملكة الأردنية الهاشمية اثناء خدمتهم مع ميكوم في منطقة الامتياز الخدمات الطبية اللازمة بما في ذلك العلاج في المستشفيات والتسهيلات العيادية والصيدلية .

٤ - على ميكوم ان يعطي الافضلية للمقاولين الاردنيين حيثما كانت الاعمال المطلوب القيام بها ضمن امكانيات هؤلاء المقاولين وحيثما كانت شروطهم منافسة بشكل معقول .

المادة الثالثة والعشرون

الحماية :

تولي الحكومة ميكوم ووكلائه ومثليه ومقاوليه ومستخدميه وممتلكاته كل حماية يطلبها ميكوم وتكون ضرورية ومعقولة وضمن طاقتها ، وذلك ضد السرقة والسلب على الطريق العام والتعدي والاتلاف والتخريب المتعمد .

المادة الرابعة والعشرون

الحقوق بعد انتهاء الاتفاقية :

يملك ميكوم كل الابار طوال مدة سريان هذه الاتفاقية وله الحق المطلق في صيانة واستبدال وتغيير مواقع وترميم واصلاح والتصرف باي طريقة اخرى في جميع الآبار والمباني وغير ذلك من المنشآت والابنية والممتلكات من اي نوع اقامها ميكوم في منطقة الامتياز او في اي مكان آخر في المملكة الأردنية الهاشمية . وعند انتهاء هذه الاتفاقية سواء بانقضاء مدتها او بغير ذلك من الحالات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية فان جميع الاراضي التي منحتها الحكومة الى ميكوم واي من الاموال غير المنقولة له العائدة لميكوم داخل منطقة الامتياز او غيرها في المملكة الأردنية الهاشمية بموجب هذه الاتفاقية تسلم الى الحكومة دون مقابل . ويجب ان تسلم الآبار والحفر المنتجة حيثما في حالة معقولة من السلامة والترميم . اما جميع الممتلكات المنقولة من اي نوع كانت فلميكوم ان ينقلها ويحفظ بملكيتها .

المادة الخامسة والعشرون

القوة القاهرة

اذا تخلف ميكوم عن تنفيذ اي شرط من شروط هذه الاتفاقية وكان هذا التخلف ناشئا عن قوة القاهرة فان ذلك لا ينحل الحكومة اي ادعاء ضد ميكوم ، ولا يعتبر خرقا لهذه الاتفاقية واذا حدث بسبب قوة القاهرة ان تأخر ميكوم عن تنفيذ اي شرط من شروط الاتفاقية فان مدة التأخير هذه تضاف الى المدد المحددة لهذه الاتفاقية .

وعبارة قوة القاهرة في هذه الاتفاقية تشمل ما يحدث قضاا وقسدا والحرب والاضطرابات والثورة والعصيان المدني والقيضانات والصواعق والانفجارات والحرائق والزلازل واي حوادث اخرى - دون تحديد - بسبب هذا التعداد يستطيع ميكوم في حدود المعقول المحاولة دون وقوعها او التغلب عليها .

المادة السادسة والعشرون

الالتزامات العامة :

يتعهد ميكوم بان يتخذ كل الخطوات المعقولة لتحقيق اغراض هذه الاتفاقية ، ويلتزم بدفع تعويض معقول عن كل ضرر متعمد او نتيجة افعال يصيب ممتلكات او حقوق الغير ، سواء وقع منه او من احد موظفيه او وكلائه في مباشرتهم الحقوق والحريات الممنوحة لهم بموجب هذه الاتفاقية .

وتتخذ الحكومة من جانبها كل الخطوات المعقولة لتسهيل تحقيق اغراض هذه الاتفاقية وحماية ممتلكات ميكوم وموظفيه ومثليه ومقاوليه ووكلائه في المملكة الأردنية الهاشمية بنفس الدرجة التي تحمي بها المواطنين الاردنيين :

المادة السابعة والعشرون

عقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة :

النظام الداخلي لأي مؤسسة او شركة يكونها ميكوم من اجل القيام بعملياته بموجب هذه الاتفاقية ، واي عقد تأسيس بين الشركاء للقيام باعمال مشتركة يجب ايداعها لدى الحكومة واي احكام منها تخالف هذه الاتفاقية لا تكون نافذة :

المادة الثامنة والعشرون

حق الحكومة في التمثيل :

يحق للحكومة تعيين اردني واحد في مجلس ادارة اي شركة يؤسسها ميكوم من اجل القيام بعملياته بموجب هذه الاتفاقية . ويتمتع هذا الشخص بالحقوق والامتيازات ويقاضى المخصصات حسبما يتفق عليه بين الحكومة وميكوم بشرط ان لا يقل ذلك عما يتمتع به ويقاضاه الاشخاص الآخرون الذين يشغلون مركزه .

المادة التاسعة والعشرون

التعديلات :

لا يحق للحكومة بتشريع عسام او خاص او باجراءات ادارية او غير ذلك ان تلغى هذه الاتفاقية او تعدل قانون ضريبة الدخل الاردني على وجه يسبب ضرراً لميكوم او لوكلائه او لموظفيه او لممثليه او لمقاوليه ولا يجوز تغيير نصوص هذه الاتفاقية سواء من جانب الحكومة او من جانب ميكوم الا اذا اتفقت الحكومة وميكوم على انه من المستحب لمصلحتها مما ادخل بعض التغييرات على هذه الاتفاقية او اجراء حذف منها او اضافة اليها .

المادة الثلاثون

الحوالات والتنازلات :

مع ان ميكوم كامل الحق في تعيين وكلاء وموظفين وممثلين ومقاولين وغير ذلك من الاشخاص او الشركات لاجل تنفيذ العمليات التي يلزم بها ميكوم بموجب هذه الاتفاقية ، فانه لا يحق لميكوم ان يحيل اي جزء من حقوقه او ممتلكاته او مصالحه في منطقة الامتياز او بموجب هذه الاتفاقية الى اي شخص او اشخاص آخرين دون ترخيص كتابي مسبق من الحكومة .

واذا أجرى ميكوم مثل هذا التحويل دون الحصول على هذا الترخيص الكتابي المسبق من الحكومة ، فانه يعتبر غير نافذ المفعول فيها يتعلق بحقوق الحكومة بموجب هذه الاتفاقية ولا يعفى ميكوم من أية التزامات أو مسؤوليه ناشئة عن هذه الاتفاقية . ولايسرى هذا التقييد اذا كان التحويل أو التنازل ، من أى نوع كان ، من ميكوم أو الى أي فرد أو أفراد من فروع أسرته المباشرة، أو الى مؤسسة مالية انشئت لصالح ميكوم أو لصالح أي فرد من أسرة ميكوم المباشرة أو الى أي شركة أو منشأة يمتلك فيها ميكوم أو أي فرد من أسرته المباشرة مساهمة تمكنه من السيطرة عليها كما لايسرى هذا التقييد اذا كان التحويل أو التنازل من أى نوع كان لوارث أو موصى له نتيجة لوفاء ميكوم أو لوفاء أى من الذين تم التحويل أو التنازل لهم من قبل ميكوم . وتنقل جميع الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والمقرره لمصلحة الشخص المتوفى الى ورثته والموصى لهم طبقاً لما تنص عليه قوانين محل اقامته الدائم . ويقصد بمباشرة أسرة ميكوم المباشرة زوجته واولاده وسلالة ميكوم أو سلالة أبنائه . واذا تم التحويل أو التنازل ، المسموح به بموجب هذه الاتفاقية أو بعد موافقة الحكومة عليه فان اسم ميكوم كما هو مستعمل في هذه الاتفاقية سيشمل بعد ذلك أى شخص حولت أو نقلت اليه حقوق ميكوم . واذا تحمل الشخص المبال-اليه أو التنازل له ، في حالات التحويل المسموح بها أو التي تم موافقة الحكومة ، التزامات ميكوم التي تنشأ بعد ذلك عن هذه الاتفاقية فالى نفس المدى يعنى الحيل او التنازل من أى من تلك الالتزامات.

المادة الحادية والثلاثون

التحكيم

عقد الطرفان هذه الاتفاقية بحسن نية وبإخلاص ، وسيحاولان بهذه الروح تسوية أية خلافات قد تنشأ حول أي موضوع في هذه الاتفاقية . واذا حصل مثل هذا الخلاف ولم يمكن تسويته على هذا النحو فقد اتفق الطرفان على أن يحال هذا الخلاف الى هيئة من المحكمين تختار على الوجه التالي .

أ - يختار كل طرف محكماً من جانبه خلال ثلاثين يوماً بعد أن يحضره الطرف الآخر كتابة برغبته في عرض أي خلاف لم يمكن تسويته بالطريقة المذكورة الى التحكيم . ويختار هذان المحكمان بدورهما محكماً ثالثاً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اتمام اختيارهما . وتشكل هيئة التحكيم من هؤلاء المحكمين الثلاثة . واذا لم يختار أي من الطرفين المحكم الخاص به خلال مدة الثلاثين يوماً الاولى السابق الاشارة اليها فيجوز للطرف الآخر ان يطلب الى الغرفة الدولية للتجارة بباريس / فرنسا تعيين محكم بدلاً من المحكم الذي أخفق الطرف الآخر في اختياره خلال مدة الثلاثين يوماً الاولى .

وبالمثل ، اذا لم يتفق المحكمان الاصليان بعد أن تم اختيارهما بأى من الطريقتين المبينتين أعلاه على اختيار محكم ثالث خلال مدة الثلاثين يوماً التالية الميينة أعلاه فان لأي من الطرفين التقدم بطلب الى الغرفة الدولية للتجارة بباريس/فرنسا لاختيار المحكم الثالث وهؤلاء المحكمون الثلاثة الذين تم اختيارهم يشكلون هيئة التحكيم .

ب - بعد اختيار هيئة التحكيم على هذا النحو ، يودع كل طرف لدى الهيئة خلال المدة وفي المكان وبالطريقة التي تحددها الهيئة بأغلبية الأصوات ، الحقائق والحجج التي يرغب كل طرف في عرضها خلال المدة المحددة . وبعد أن تنتهي هيئة التحكيم مداولاتها تصدر قرارها بالأغلبية حول الخلاف المعروض عليها . ويعتبر قرار هيئة التحكيم ملزماً للطرفين .

كل قرار كهذا صادر عن هيئة التحكيم ينبغي أن يكون كتابة وتسلم نسخة عنه موقعة من كل محكم في الهيئة للحكومة وميكوم .

المادة الثانية والثلاثون

طريقة الدفع :

١ - جميع دفعات الأتاوات التي تستحق للحكومة بموجب هذه الاتفاقية والناجمة عن بيع ميكوم للبرول في المملكة الأردنية الهاشمية تدفع بالدينارات الأردنية أو لأمرها ، وجميع دفعات الأتاوات التي تستحق للحكومة بموجب هذه الاتفاقية والناجمة عن بيع ميكوم للبرول خارج المملكة الأردنية الهاشمية تدفع بعملة أجنبية حرة التحويل على أساس سعر الصرف الساري في ذلك الوقت والمعلن من صندوق النقد الدولي .

وجميع مدفوعات ميكوم للحكومة تودع في المصرف الذي تحدده الحكومة كتابة لاستلام هذه المدفوعات ، وايصال البنك الذي تحدده الحكومة لاستلام هذه المدفوعات . يعتبر ابراماً تاماً للذمة ميكوم عن المبالغ الميينة في ذلك الايصال .

٢ - تلتزم الحكومة بالأا تسن أو تطبق في شؤون النقد أو غيره أي تشريع أو اجراء فيه اجحاف ضد ميكوم .

هذا من الملاحق